### في احصاءات أولية تنشرها «الميثاق» (1):

# خسائر كارثية ألحقها العدوان السعودي باليمن

مزارع بعد تدميرها بصعدة

مصنع ديلسي بعد تدميره

ميناء الحديدة بعد تدميره

**574 مليار**
خسائر القطاع الزراعي

**14 مليار دولار**
خسائر القطاع الصناعي

**88 مليار**
خسائر الطرق والجسور

**40 ألف**
منشأة صناعية توقف العمل فيها

. < تظهر الإحصاءات الأولية عن أرقام فلكية للخسائر التي ألحقها العدوان السعودي لليمن وتقدر بمئات المليارات من الدولارات، وتكشف عن حقد دفين تكنه أسرة آل سعود ضد الشعب اليمني بتلك الحرب التي أحرقت كل شيء في اليمن..

فهذا الدمار المرعب الذي يطال المؤسسات المدنية التي لا علاقة لها بالعمل العسكري توجب على المؤتمر وأنصار الله وبقية القوى السياسية الرافضة للعدوان أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية والإنسانية والتاريخية ان تجبر نظام آل سعود على الالتزام بالتعويض وإعادة بناء كل ما تم تدميره أو إعلان إلغاء اتفاقية الحدود بين البلدين..

وتزامن مع انعقاد مشاورات جنيف أنه لا يجب أن ينصب هم الجميع على مسألة تقاسم السلطة لان الجميع سيجدون أنهم أمام وطن أصبح مجرد خراب واطلال.. وشعب اصبح يعاني مئات الآلاف من أبنائه من عاهات بسبب العدوان السعودي..

هذا خلافاً عن تركة اقتصادية واجتماعية تسببت بها السعودية سواءً بدعم الاقتتال الداخلي من خلال تمويلها لجماعة حزب الإصلاح بالمال والسلاح، أو محاولتها ضرب السلم الاجتماعي الذي ظل قوياً ومتماسكاً منذ ظهور الإسلام، وجاءت السعودية لتغذي الصراعات الطائفية والمذهبية بزعمها وجود صراع سني شيعي على الرغم من أنه لا يوجد في اليمن مذهب شيعي، هذا خلافاً على أن اليمنيين تعايشوا شافعي، زيدي، بل إنهم جسدوا أروع صور تعايش الأديان مع اليهود قبل أن يهاجروا.. وإذ نطرح اليوم هذه الأرقام كمؤشرات أولية فإن ذلك يحتم على المكونات السياسية الرافضة للعدوان أن لا تفرط بمكاسب الشعب ودماء أبنائها أبداً.. وان تطالب بالتحقيق مع مرتكبي حرب الإبادة الجماعية التي اقترفها آل سعود بحق شعبنا اليمني المسالم، حيث طالت الغارات المكثّفة التي شنّتها على مدى تسعة أشهر طائرات تحالف العدوان الذي تقوده السعودية، البشر والشجر والحجر، ودمّرت الكثير من مقدرات الشعب اليمني بما تشمله من بُنى تحتية وخدمات ومشاريع اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن سقوط آلاف الشهداء والجرحى وتدمير آلاف المنازل والممتلكات الخاصة. وتشير إحصاءات أوّلية جمعتها «الميثاق» إلى أن تكلفة الخسائر التي تسبّب فيها العدوان السعودي الغاشم، ستتجاوز مليارات الدولارات، في بلد يعد من أفقر بلدان المنطقة، وفي بلد أدّت الحرب فيه إلى اتّساع رقعة الفقر والبطالة وانهيار الخدمات بشكل مرعب.

إعداد / جمال مجاهد

## تدمير 24 جسراً وتضرر 29 طريقاً بطول 796كلم

### العدوان قصف مقرات مؤسسة الطرق ودمر معداتها

أكد القائم بأعمال وزارة الأشغال العامة والطرق المهندس عبد الوهاب الحاكم أن التقديرات الأوّلية الناتجة عن استهداف العدوان السعودي للطرق والجسور في المناطق التي حصرها بصورة أولية بلغت 88 مليار ريال.

وأشار إلى أن العدوان السعودي الذي استهدف وما يزال منذ ما يزيد عن ثمانية أشهر كل مقوّمات الحياة في اليمن وقضى على البنية التحتية التي بناها الإنسان اليمني بعرقه ودمه على مدى عقود طويلة يظهر مدى الحقد الذي تكنّه جارة السوء لليمن واليمنيين.

ولفت إلى أن الطرق والجسور التي تمثّل شريان الحياة كان لها نصيب وافر من هذا العدوان السافر الذي جعل منها هدفاً له ولغاراته الأمر الذي أضرّ كثيراً بالمواطن وزاد من معاناته.

وقال: "إن الإحصاءات التي قام بها صندوق صيانة الطرق للأضرار التي تعرّضت لها شبكة الطرق والجسور كشفت عن تضرّر 29 طريقاً بطول 796 كم و34 جسراً بشكل كلي أو جزئي إضافة إلى الأضرار التي تعرّضت لها معدّات المؤسسة العامة للطرق والجسور ومقرّاتها ومخازنها في مختلف مناطق الجمهورية، وقد تزيد تكلفة تلك الأضرار عن 88 مليار ريال وبما يعادل 400 مليون دولار كتقدير أوّلي للأضرار المحصورة في المحافظات التي تمكّنت لجنة الحصر من الوصول إليها في ظل استمرار العدوان".

## انخفضت الصادرات من 3,034 مليار دولار إلى 3,3 ملايين دولار

### جمود اقتصادي وتوقف الصادرات بما فيها النفط

أفاد تقرير رسمي أن خسائر القطاع الصناعي جرّاء العدوان والحصار السعودي على اليمن بلغت 14 مليار دولار حتى مايو 2015م..

وحسب التقرير الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة فإن القطاع الصناعي واجه تحديات نتيجة العدوان والحصار على البلاد تمثّلت في أزمتي المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية والغاز، فضلاً عن تناقص المواد الخام الداخلة في الصناعات المحلية نتيجة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه دول العدوان.

وأوضح التقرير أن العدوان السعودي تسبّب في جمود النشاط الاقتصادي وتوقف العمل في 40 ألف منشأة صغيرة ومتوسطة، فضلاً عن توقّف مئات الآلاف من العاملين عن أعمالهم، بالإضافة إلى تراجع وتوقّف جزء من خطوط الانتاج لمختلف المصانع، وأزمتي المشتقات النفطية والكهرباء التي أدّت إلى ارتفاع في أسعار النقل والسلع والخدمات.

وأكد التقرير توقّف التصدير للمنتجات اليمنية أهمها النفط الخام حيث تم إيقاف العقود وترهيب الشركات المتعاقدة لشراء النفط من قبل تحالف العدوان، ناهيك عن توقّف الاستيراد لمختلف أنواع السلع وفي مقدّمتها السلع الغذائية، بالإضافة إلى منع تدفّق العملات الأجنبية ومنع تحويلات المغتربين.

وبيّن التقرير أن صادرات اليمن السلعية إلى الخارج انخفضت من 3,034 مليار دولار خلال الفترة من "أبريل- أغسطس 2014م" إلى 303 ملايين دولار خلال نفس الفترة من العام الجاري، وبانخفاض قدره 2,731 مليار دولار وبنسبة انخفاض قدرها 90% .. كما عمل العدوان على توقف شبه كامل للواردات السلعية اليمنية، حيث انخفضت الواردات السلعية من 5,609 مليارات دولار للفترة "أبريل- أغسطس2014م" إلى 1,122 مليار دولار لنفس الفترة من العام الحالي، وبانخفاض قدره 4,487 مليار دولار وبنسبة انخفاض قدرها 80%.

وأشار تقرير وزارة الصناعة إلى أن الإيرادات من الرسوم والضرائب الجمركية على الواردات انخفضت من 92,97 مليار ريال للفترة "ابريل- أغسطس 2014م" إلى 18,55 مليار ريال لنفس الفترة من العام الجاري وبانخفاض قدره 74,42 مليار ريال وبنسبة انخفاض قدرها 80% ما يعادل 346 مليون دولار.

وتطرّق التقرير إلى ضعف وفقدان أدوات الدولة لتوفير مخزون استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية والمواد الأخرى والتعويل على صوامع الغلال المملوكة للقطاع الخاص.

وفي هذا الصدد دعت وزارة الصناعة الدولة إلى العمل بروح الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص لكون الدولة أصبحت شبه عاجزة عن التدخّل المباشر في إدارة النشاط الاقتصادي حيث يعوّل على القطاع الخاص القيام بدوره في توفير السلع والخدمات الضرورية وعلى وجه الخصوص في الظروف الاستثنائية والأزمات.

كما طالبت بالسماح للقطاع الخاص باستيراد المشتقات النفطية وفق ضوابط وإجراءات تمنع التأثيرات السلبية على استقرار الأسواق وإلزام التجار في التعامل مع الوضع الراهن بروح المسئولية الوطنية ووضع ضوابط لتحديد أسعار السلع الغذائية الأساسية بالاتفاق مع تجار الاستيراد.

وأكدت على ضرورة تعاون الجميع في ضبط توزيع وتنظيم المواد الضرورية والرقابة عليها بما في ذلك مادتا "النفط والغاز" وتحديد وتوفير الاحتياجات للمحافظات من المخزون الاستراتيجي والاحتياطي الغذائي وتوفير الإمكانات اللازمة لنجاح ذلك، مع ضرورة قيام وزارة النقل بإعداد دراسة منصفة لأجور النقل.

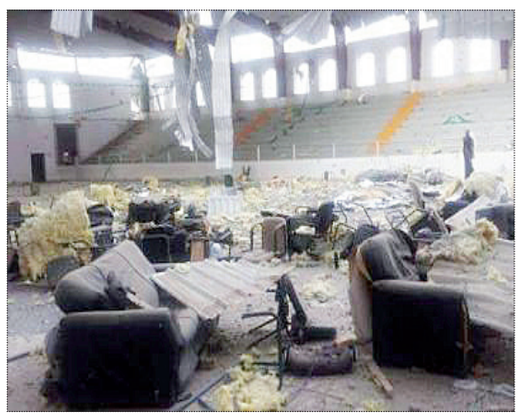

## استهداف القطاع الزراعي أثر على معيشة 70% من السكان

قالت وزارة الزراعة إن نتائج الإحصاءات الأوّلية لحجم الأضرار بالقطاع الزراعي جرّاء العدوان السعودي بلغت 574 مليار ريال حتى سبتمبر الماضي.

وأوضحت الوزارة أنها بصدد استكمال تنفيذ مسوحات إحصائية لحصر وتقييم كافة الأضرار في القطاع الزراعي جراء العدوان، وسيتم تزويد منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" بتلك النتائج، والتي من المتوقّع أن تقدّمها المنظمة إلى اجتماعها القادم في الأردن.

واستهدف القصف المباشر من قبل طائرات العدوان السعودي منظومة زراعية واسعة من الأسواق الزراعية المركزية ومراكز الصادرات الزراعية ومزارع الدواجن والمشاتل ومخازن الحبوب وصوامع الغلال ومخازن توزيع البذور الزراعية ومراكز التبريد ومصانع مستلزمات زراعية ومصانع أغذية وطرق النقل الرئيسية للمحاصيل الزراعية والبيوت البلاستيكية. كما تسبّب العدوان السعودي بإلحاق خسائر كبيرة في الثروة الحيوانية ومناحل العسل وحظائر تربية الحيوان ومراكز تحسين السلالات ومزارع الدواجن.

ويعدّ القطاع الزراعي الأكثر تضرّراً واستهدافاً من قبل العدوان بكل ما يمثّله من أهمية استراتيجية في توفير وإنتاج الغذاء بشقيه النباتي والحيواني، إضافة إلى كونه يشكّل مصدر دخل رئيسياً لأكثر من 50% من إجمالي القوى العاملة في بلادنا. كما يعتمد عليه بشكل مباشر وغير مباشر أكثر من 70% من إجمالي السكان في معيشتهم وحياتهم وهم نسبة الذين يسكنون في الريف.